AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة
الخرطوم، السودان، 16-21 يناير 2006
-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/208 (VIII)

التقرير المرحلي عن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي

-

يناير 2006

أولا: **مقدمة**:

1- تم تكوين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) على أساس رؤية سياسية واقتصادية مشتركة، وكذلك أيضا على أساس قناعة مشتركة وقوية بأنه من الضروري التعجيل باجتثاث الفقر، وأنه يتوجب على الدول فرادى وجماعة أن تدفع بالنمو وبالتنمية المستدامة، في الوقت الذي تشارك فيه في الحياة العالمية الاقتصادية والسياسية. ولا يمكن تحقيق هذه الرؤية إلا إذا تمكنت القارة من تعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ برامجها ومبادراتها الإنمائية.

2- ولابد من ملاحظة أن منظمة الوحدة الأفريقية كانت قد اعتمدت إلى حد كبير على الاشتراكات الإلزامية للدول الأعضاء لتمويل أنشطتها، والتي كانت، في غالبيتها، أنشطة إدارية. غير أن إنشاء الاتحاد الأفريقي قد زاد من المتطلبات العملية، وجعل من الضروري تحديد مصادر تمويل أخرى. فهنالك احتياجات لموارد مالية إضافية ليس فقط لإدارة مختلف أجهزة الاتحاد، بل أيضا من أجل تنفيذ برامجه القارية، ومشروعاته القطاعية، كما ورد ذلك في خطته الاستراتيجية للأعوام 2004 – 2007.

ثانيا: **مقترحات التمويل البديل:**

3- لقد تم، منذ ذلك التاريخ، اقتراح عدد من موارد التمويل، بما في ذلك اقتراح صاحب الفخامة الرئيس واد، رئيس جمهورية السنغال الخاص بجباية ضرائب على الواردات، وضرائب على التأمينات، والاقتراح الخاص بمصدر التضامن الأفريقي بواسطة منظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من موارد التمويل، مثل التعبئة الشعبية للموارد المالية، وتعبئة الموارد بواسطة القطاع الخاص. وعليه، فقد قام مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية، المنعقد في مايو 2005، بداكار، السنغال، بمناقشة مختلف الاقتراحات، وخاصة مقترحات صاحب الفخامة الرئيس واد. وفيما يلي موجز لهذه الاقتراحات.

الرسوم على الواردات:

4- فيما يختص بالرسوم على الواردات، اقترح جباية (2ر0)% من معدل قيمة جميع السلع الاستهلاكية، عدا التبرعات والاستثناءات، يقوم المستورد بدفعها. وتعامل هذه الرسوم كجزء من الرسوم الجمركية، وتقوم إدارات الجمارك في الدول الأعضاء بتجميعها للاتحاد الأفريقي، وترسل إلى الحساب المصرفي للاتحاد الأفريقي في المصارف المركزية للدول الأعضاء. ومن ميزات هذه

الرسوم أنها قليلة للغاية (فهي لا تضيف قيمة ذات بال إلى قيمة الواردات)، ويمكن في ذلك استخدام آليات التحصيل الراهنة.

الرسوم على بوليصات التأمين:

5- فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بالتأمين، فإن المبدأ الضمني هو تحصيل نسبة (2ر0%) أو أكثر على قيمة التأمين في موقع شراء مثل هذه البوليصات بواسطة المواطنين الأفارقة أو رجال الأعمال الذين يعملون في أفريقيا.

6- وقد رحب مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية بمقترحات التمويل البديل، ووافق على أن مقترحات الرئيس واد ينبغي أن تعرض على الدول الأعضاء قبل يوليو 2005، بمجرد أن تكتمل ترجمة الوثيقة إلى اللغات العاملة الأربع في الاتحاد الأفريقي. كما ينبغي أيضا إشراك الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمجتمع المدني، في استعراض هذه الاقتراحات. وقد قامت المفوضية من جانبها بتعميم هذه المقترحات على الدول الأعضاء في أغسطس 2005، طالبة إليها موافاتها بتعليقاتها. ومنذ ذلك التاريخ، وحتى الآن، فقد تلقت المفوضية ردود الدول الأعضاء التالية: بوروندي، جامبيا، غانا، كينيا، ناميبيا، تونس وزامبيا.

ثالثا: **تعليقات الدول الأعضاء:**

7- **بوروندي:** تفهمت المقترحات ولكنها أشارت إلى أن تحصيل الرسوم على التأمينات قد لا يكون فاعلا نسبة لحجم صناعة التأمينات والمستوى المتدني لتطورها. على كل فإن بوروندي تفضل فرض رسوم على الواردات من خارج الاتحاد، والتي ينبغي أن تصحبها موائمة في التعريفات. وقد يرفع هذا التحصيل من تكلفة الواردات، مما يقلل من حجم الواردات، وبالتالي الإيرادات.

8- **جامبيا:** أوضحت أن الاقتراحين حول رسوم (2ر0%) على الواردات من خارج الاتحاد، (2ر0%) الرسوم على التأمينات، لن تكون فاعلة وعادلة. وهذه الرسوم لن ترفع من مستوى الكفاءة بسبب ربط الإجراءات الضرائبية بالمنصرفات، كما أن النظم الضرائبية تختلف كثيرا في أفريقيا، ومستويات الكفاءة تميل نحو الاختلاف من دولة إلى دولة في أفريقيا، وأن فرض الرسوم على الواردات لا يرفع من مستوى كفاءة النظام، بل إنه يزيد من تكلفة الواردات بالنسبة للاقتصاديات المتفتحة والدول غير المطلة على البحر. وتلاحظ جامبيا أيضا أن القطاع الخاص في أفريقيا تعيقه المخاطر الكبيرة والتكاليف الباهظة، وأن فرض الرسوم على التأمينات سوف يزيد من تكلفة التأمين ضد المخاطر، وأن ذلك من شأنه إعاقة التنمية. أما فيما يتعلق بالتكافؤ، فإن جامبيا ترى أن هذين الاقتراحين من شأنهما أن يثقلا على بعض

الدول، فمثلا إن فرض الرسوم على الواردات سوف يكون أكثر من ضعف اشتراك جامبيا، بينما فرض الرسوم على التأمينات سوف يكون عبئا ثقيلا على جنوب أفريقيا (80% من اشتراكها)، خاصة وأن لها سوق متطورة للتأمينات في أفريقيا.

9- وتخلص جامبيا إلى أن تستمر الاشتراكات على أساس التقديرات القائمة على أساس إجمالي الناتج المحلي لكل دولة، وأن المسألة ينبغي أن تترك لكل دولة لترى الكيفية التي يمكنها بها أن تجمع الاشتراكات.

10- **غانا:** أوضحت أنها تؤيد الاقتراحين: فرض الرسوم على الواردات من خارج الاتحاد، وعلى التأمينات.

11- **كينيا:** أوصت بأن يشكل الاتحاد الأفريقي فريقا من الخبراء من الدول الأعضاء وأن يبحث بعين ناقدة في الاقتراحات، وأن يأخذ بعين الاعتبار الظروف الوطنية والالتزامات الإقليمية. ثم بعد ذلك يرفع الفريق توصياته إلى مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفارقة.

12- **ناميبيا:** اقترحت أن طريقة التمويل التي ينبغي تبنيها يجب أن تفي بمعايير الشفافية، والاستقلال المالي، واستقرار الإيرادات، والتكافؤ في الاشتراكات. وترى السلطات الناميبية أن فرض الرسوم على الواردات من خارج الاتحاد، وعلى التأمينات يمكن أن تكون الخيارات الأفضل، غير أنه لابد من توخي الحيطة والحذر من مخاطر تجميع الأموال بواسطة الدول في أوقات الشدة، كما انه ستكون هنالك ضرورة لإجراء تعديلات مالية تشريعية. كما أنها تشير أيضا إلى أنه فيما يتعلق بالتكافؤ. فإن العبء سوف يقع على كاهل تلك الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة والمفتوحة، حيث تكون التجارة من خارج الاتحاد هي الأكبر. كما أن الدول التي بها مشاكل تتعلق بالعملات الصعبة سوف تواجه الصعوبات.

13- وتخلص السلطات الناميبية إلى أن هنالك حاجة لإجراء مشاورات سياسية ودبلوماسية بين الدول الأعضاء حول هذه المقترحات.

14- **تونس:** أوضحت أن الاقتراحين غير مقبولين، إذ أنهما يؤثران على النظام المالي.

15- **زامبيا:** لها تحفظات على الاقتراحين. وترى السلطات أن الرسوم على التأمينات قد لا يكون مصدرا يوثق به للإيرادات في الدول التي توجد بها صناعة تأمينات ضعيفة، كما أن فرض الرسوم على الواردات من خارج الاتحاد يتطلب عملا كبيرا حتى يتم في إطار احترام التعريفات، وآليات التحصيل، ومن الذي يحصل، وآليات الاقتسام إذا كان ذلك ضروريا. والخلاصة التي توصلت إليها السلطات في زامبيا هي أن هنالك ضرورة لتحليل نقدي إضافي لابد من القيام به فيما يتعلق بالنتائج والآثار المترتبة على هذه المقترحات.

طريق المضي قدماً:

16- تختلف التعليقات التي تم تلقيها حتى الآن، وبها توصيات محددة في بعض الحالات. وتود المفوضية أن تمنح الدول الأعضاء فريدا من الوقت لإعداد تعليقاتها، وسوف يتم تحليلها بمجرد استلامها. ثم بعد ذلك سوف تقوم المفوضية بتنظيم اجتماع للخبراء، في مارس 2006، للتداول حول التعليقات، والتقدم بالتوصيات الملائمة، والتي سوف يتم رفعها إلى مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفارقة، في أبريل 2006. ثم يرفع قرار وزراء الاقتصاد والمالية الأفارقة إلى القمة، في يونيو 2006.

اقتراح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

17- في اجتماعه المنعقد في 30 مارس 2005، بأديس أبابا، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي القرار رقم 01/ECOSOCC/AU/05، الذي يطلب فيه إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي "أن يفرض مبلغ (5) دولارات أمريكية ضريبة على كل تذكرة سفر بالطائرة يتم شراؤها للسفر فيما بين الدول و(10) دولارات أمريكية على كل تذكرة سفر بالطائرة بين أفريقيا والقارات الأخرى"، وينبغي لجميع هذه الموارد لمصلحة مفوضية الاتحاد الأفريقي . ويطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إدراج هذا الاقتراح على جدول أعمال الدورة السادسة لمجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي سوف ينعقد بالخرطوم، السودان.

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2005

Interim report on alternative sources of financing the African Union

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4422

Downloaded from African Union Common Repository